
الاليات الداخلية لحوكمة الشركات كمدخل للحد من الفساد المالي والاداري
*Internal ways for corporate governance as an entry point to reduce
financial and administrative corruption*

مدوي سامية

قريشي كنزة*

جامعة فرحات عباس-سطيف 1-

جامعة فرحات عباس-سطيف 1-

samia_madoui@univ-setif.dz

Kenza_korichi@univ-setif.dz

Received: 20/05/2019

Accepted: 11/06/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

في ظل العولمة ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والادارية وكان من ابرز هذه المفاهيم حوكمة الشركات، التي تحقق الجودة والتميز في عمل الشركات وادائها ، وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة الفعالة التي تحكم العلاقات في الشركة ، كما تضمن حوكمة الشركات من خلال الياتها الداخلية توفير المبادئ والمساواة وتكافؤ الفرض ووضع السياسات الفعالة لمكافحة الفساد المالي والاداري على حد سواء، فهي بذلك تحد من استخدام السلطة الادارية في غير مصالح المساهمين وتعزيز الرقابة الداخلية بمتابعة التنفيذ في ان واحد، وبالتالي يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي سلوك اداري فعال يحد من الفساد المالي والاداري .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، الفساد المالي والاداري ، الاليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تصنيف JEL: D73

* المؤلف المرسل : د. قريشي كنزة ، الايميل : Kenza_korichi@univ-setif.dz

Abstract:

*In the light of globalization, modern concepts have been developed to contribute to the creation of a working environment capable of coping with rapid changes in economic, technological and administrative aspects, the most important of which is **corporate governance**. , which achieves quality objectives and excellence in the work of companies through the application of effective laws and regulations The company also ensures that corporate governance, through its internal mechanisms, provides principles, equality, equal enforcement and effective **policies to combat financial and administrative corruption**, there by limiting the use of an administrative authority other than shareholder interests and strengthening control. For internal monitoring of implementation in a country, it can therefore be said that corporate governance is an effective administrative behavior that limits financial and administrative corruption.*

Keywords :Corporate Governance ; Financial And Administrative Corruption ; Internal Mechanisms of Corporate Governance

Jel Classification Codes: D73

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي و الاداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، لأن " فيها عدة عوامل ، ولقد حظيت هذه الخيرة باهتمام العديد من الباحثين والاكاديميين من مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون والساسية والاجتماع ، ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بحوكمة الشركات كالية وتوجه جديد للحد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمعات الدولية ومواكبة للتطورات المتسارعة ، حيث تسمح هذه الاخيرة من خلال الياتها ومبادئها بالرقابة الداخلية مما يخفف على الاقل من الفساد المالي والاداري . وللإلمام بجوانب الموضوع يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري ؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- مدخل لحوكمة الشركات.
- الأطار المفاهيمي للفساد المالي .
- مساهمة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.
- 1.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :
- عرض مدخل عن حوكمة الشركات وذلك بالعروج إلى مختلف المفاهيم و المزايا والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة .
- التعرف على الأطار المفاهيمي للفساد الإداري والمالي من خلال عرض أهم الأسباب المساهمة في تفشيته في المنظمات بالإضافة إلى مختلف الآثار المترتبة منه .
- إبراز مدى مساهمة الحوكمة من خلال تطبيق آلياتها الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري .

2.1. أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال جوهر الموضوع المتناول الذي طفى على السطح وأصبح متطلباً حتمياً، فتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة يرفع مستوى الشفافية في الشركات ويؤدي إلى التقليل من المخاطر والآثار المترتبة من الفساد المالي والإداري على حد سواء .

3.1. منهجية الدراسة:

لا ثراء الموضوع أكثر وللإجابة على التساؤل السابق اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر العلمية من مراجع وكتب ودراسات أكاديمية وميدانية ومواقع إنترنت.

2. مدخل لحوكمة الشركات:

1. تعريف حوكمة الشركات:

يصعب إيجاد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية

والاجتماعية للشركات الا ان التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية المختصة تعتبر اكثر شمولاً واتساعاً نلخصها فيما يلي :

1.1.2. تعريف مقدم من طرف مؤسسة التمويل الدولية :

حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها (علي عبدالوهاب ، 2009 ، صفحة 174).

2.1.2. تعريف مقدم من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الاعمال والرقابة عليها ، حيث تحدد هيكل واطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الادارة والمديرين وغيرهم من اصحاب المصالح وتضع القواعد والاحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة. (محسن أحمد ، 2005 ، الصفحات 58-59)

3.1.2. تعريف مقدم من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة :

هي وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن ادارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي اموال المستثمرين والمقرضين مما يؤدي الى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الادارة ويسمح بتطوير القيم الاساسية لاقتصاد السوق (حماد ، 2005 ، صفحة 25).

4.1.2. تعريف مقدم من طرف صندوق النقد الدولي :

نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الادارة الجيدة ومؤشرات حول وجود اساليب رقابية تمنع اي طرف من الاطراف ذات العلاقة بالشركة داخليا او خارجيا من التأثير السلبي على انشطتها وبالتالى ضمان الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الايجابي للشركة وملاكها والمجتمع ككل (داوود ، 2003 ، صفحة 32).

5.1.2. تعريف مقدم من طرف المجمع العربي للمحاسبين :

مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الادارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الاهداف والتحقق من ادارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول (عفاف ، 2003 ، صفحة 27).

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن القول ان حوكمة الشركات هي نظام مكون من مجموعة قوانين وقواعد تسمح بالرقابة على اداء الشركات وتساهم في تنظيم العلاقات بين الاطراف الاساسية

التي تؤثر على الاداء الداخلي للشركة بما يخدم مصالح كل من المساهمين والمستثمرين وفي نفس الوقت ضمان توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الاطراف المشاركة في الشركة بصفة عادلة.

2.2 . خصائص حوكمة الشركات:

ينبثق عن مفهوم حوكمة الشركات مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية : (جميل، 2006، صفحة 91)

- لانضباط : اي اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح .
- الشفافية : اي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية : اي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- المساءلة :اي امكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الادارة و الادارة التنفيذية .
- المسؤولية :اي وجود مسؤولية امام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة : اي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات اصحاب المصلحة في الشركة .
- الوعي الاجتماعي :اي النظر الى الشركة كمواطن جيد .

3.2. أهمية حوكمة الشركات :

ان اهمية حوكمة الشركات تتجسد في العمل على اعادة الثقة في الشركات وفي الاقتصاد الذي يولدها لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص اهمية تطبيق حوكمة الشركات فيمايلي : (خليل، 2009، صفحة 91)

محاربة الفساد الداخلي للشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة .

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود اخطاء او انحرافات متعمدة او غير متعمدة ومنع استمرار هذه الاخطاء والانحرافات خاصة التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح وبالتالي تجنب تحمل تكاليف واعباء حدوث هذه الاخطاء .
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.
- تحقيق اعلى قدر للفعالية من مراجعي الحسابات خاصة وانهم على درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من جانب ادارة المؤسسة .

- توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الاسهم وخاصة الاقلية من حملة الاسهم.
- رفع مستويات الاداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات .
- العمل على وضع اطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد اهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الادارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الاهداف التي تراعي مصلحة المساهمين. (عبدالقادر ، 2011، صفحة 62)
- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على تحقيق الشركة لمعدلات ربحية مناسبة بما يساعد الشركة على تدعيم مركزها المالي وزيادة احتياطياتها مما يؤدي الى نموها واتساعها وازدياد حجمها وتكورها بصورة مستمرة (محمد أمين وكريفر ، 2017، صفحة 58).
- الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات (سوليفان ، 2008، صفحة 8).

4.2. اهداف حوكمة الشركات :

يمكن تصنيف اهداف حوكمة الشركات وفق المستويات التالية : (بن عيسى ، 2012، صفحة 14)

1.4.2. اهداف حوكمة الشركات على مستوى الافراد:

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء اقلية او اقلية وتعظيم عوائدها.
- تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من ممارسة الرقابة الفعالة على ادارة الشركة.
- زيادة ثقة المستثمرين بأسواق راس المال.

2.4.2. اهداف حوكمة الشركات على مستوى الشركة :

- تحسين اداء الشركة وتعظيم قيمتها الاقتصادية.
- تدعيم المركز التنافسي للشركة في اسواق راس المال.
- تحسين الممارسات المالية والمحاسبية والادارية في الشركة.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وتأكيد المسؤوليات وتعزيز المساءلة .

3.4.2. اهداف حوكمة الشركات على مستوى الدولة :

- تشجيع جذب الاستثمارات وتدفق الاموال المحلية والاجنبية .
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- دعم استقرار ومصدقية القطاع المالي ومنع حدوث ازمات وانحيارات مالية .

3. الاطار المفاهيمي للفساد المالي والاداري:

1.3. تعريف الفساد:

للفساد عدة تعاريف نذكر منها مايلي :

1.1.3. تعريف الامم المتحدة:

تعرفه الامم المتحدة على انه يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ويشمل القطاع الخاص والعام ، ويتدرج من الرشوة الى عمليات استغلال النفوذ ، التبييض ، نشاطات الجريمة المنظمة وغيرها (حاجة ، 2013 ، الصفحات 28-29) اما منظمة الشفافية الدولية فقد اعتبرت الفساد تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة ، سواء تعلق الامر بسلطة سياسية ام بسلطة قضائية ام ادارية ام اقتصادية ، بمعنى ان الفساد عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس المصلحة العامة (عبدالله و بن الضيف ، 2012 ، صفحة 12).

2.1.3. تعريف الفساد المالي والاداري

لقد عرف الفساد المالي بأنه " هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة (بن رجم محمد و حليبي، 2012، الصفحات 5-6) ، كما انه ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق و القائم على الأخلاق بالمصالح و الواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة (بن تريكي ، 2012 ، صفحة 15). اما الفساد الاداري فيتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الاداري او الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام اثناء تأدية العمل بمخالفة

التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، اي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم (مروءة و حمزة ، 2012، صفحة 19).

2.3. الأسباب الدافعة للفساد المالي والإداري:

هناك العديد من الدوافع و الأسباب لقيام فئات ما بالفساد المالي و الإداري و أهمها نذكر (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2002، صفحة 2)

1.2.3. الفساد السياسي :

يعتبر نتاج لتزواج السلطة مع الثروة ، و بالتالي إستغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة و مكاسب شخصية ، فتظهر الرشوة و المحسوبية و الوساطة و المحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى. و لا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة ، إلا انه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخلفة الديكتاتورية.

2.2.3. الفساد الأخلاقي :

وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي باعتبار أن القيم و المبادئ و الأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع و الفساد.

3.2.3. العوامل الإجتماعية:

و تتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين و أجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم و هي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص لتميرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد ، فالأموال هنا هي طعم اصطياد ضعيفي الدخل.

4.2.3. العوامل القانونية:

و التي نعني بها مختلف القوانين و التنظيمات الخاصة بالدولة و التي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات الضريبة .

5.2.3. ضعف المجتمع المدني و تهميش دور مؤسساته في كثير من الدول:

وهو ما يؤدي إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات و بالتالي تفشي الفساد و استمرار نموه.

6.2.3. انخفاض المخاطر المترتبة عن الفساد المالي والإداري:

كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة و رادعا عن إرتكاب الاعمال الفاسدة ،فالتغاضي عن معاقبة الكبار جر الصغار إلى الفساد.

7.2.3. إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين:

و التي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي و التي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي و الإداري التي يقومون بها .

3.3. اثار الفساد المالي والاداري:

وبصفة عامة يمكن تحديد اهم الاثار التي يخلفها كل من الفساد والاداري فيما يلي : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004)

1.3.3. سوء توزيع الموارد :

موارد تستخدم الموارد في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل انتاجية ..شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض انشاء علاقات مع مسؤولين ، والانفاق على الرشاوي ...مسؤولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة الى جانب عينة لا تخدم الصالح العام بينما يتحمل دافعو الضرائب التكلفة .

2.3.3. خفض معدلات الاستثمار :

اشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الاجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير متوقعة فانتشار الفساد يرسل اشارة الى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، بالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة ، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب.. استثمار منخفض يعني نموا منخفضا .

3.3.3. تدني مستويات المنافسة والكفاءة الابتكار:

المدفوعات غير القانونية تعني ان الشركات ذات الافضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق احدة ، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول الى تلك الاسواق ، وينتهي الامر بالمستهلك الى دفع سعرا على مقابل جودة اقل.

4.3.3. عدم استجابة السياسات وسوء الادارة :

تسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشدين ، بدلا من المواطنين ككل ، ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن اداءهم الوظيفي ، مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى.

5.3.3. خفض التوظيف :

يؤدي انتشار الفساد الى وضع العراقيل امام التوسع في انشاء المشروعات الخاصة ، وزيادة تكاليف ممارسة الاعمال ومن ثم دفع تلك الاعمال الى القطاع غير الرسمي ، مما يؤدي بالضرورة الى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص ، ذلك ان هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصرة خاطئة اكثر من غيرها.

6.3.3. تزايد الفقر:

يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء، نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كما يحد من امكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم .

4.3. المؤشرات الدولية لقياس الفساد الاداري والمالي:

هناك العديد من المؤسسات عبر العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال تطوير مؤشرات كمية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد ومن اهمها : (عبدالله وبن الضيف ، 2012، صفحة 12)

1.4.3. مؤشر الشفافية العالمي :

لقد انشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد -تعدده 5 سنوات - وهو يغطي اكثر من عدد هام من دول العالم ، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات ؛ بمعنى ان الدولة اذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني ان هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد ، اما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا ان هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد، اما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني ان جميع الاعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة ، وحتى الان لم تحصل دولة في العالم على تقدير 10 او تقدير صفر، ولكن هناك دول اقتربت منها

2.4.3. مؤشر ادراك الرشوة:

كلما ابتعد عن الصفر واقترب من عدد 10 كلما كانت اوضاع محاربة الرشوة في تحسن ، ونجد النقابة المغربية المستقلة لقطاعات البناء والاسكان والتعمير والتنمية المجالية بدورها وضعت مؤشرا لقياس الفساد الاداري والمالي داخل القطاع . وعلى عكس مؤشر ادراك الرشوة الخاص بالشفافية ، حيث ان هذا الاخير كلما ابتعد عن الصفر واقترب من عدد 10 كلما كانت اوضاع محاربة الرشوة في تحسن ، فان مؤشر محاربة الفساد الخاص بنقابة سماتشو ن والذي يحمل اسم : مؤشر الفساد بقطاع الاسكان « moshi » كلما ابتعد مجموع نقطة على الصفر ، كلما تضاعفت انواع الفساد الاداري والمالي للقطاع ، وكلما تدخلت الوزارة لاسترداد المبالغ المستحوذ عليها ، اوجعل حد للاستفادات غير المشروعة ، او عزل من كان سببا في ذلك ، كلما عرف هذا المؤشر تحسنا ايجابيا . وكلما زاد الفساد ، كلما عرفت اسهم صاحبه ارتفاع في قيمتها ، وكلما اثر ذلك سلبا على مؤشر moshi ، حيث خصص مؤشر موشي moshi1 الى قياس الفساد الاداري و moshi2 الى قياس الفساد المالي .

4. مساهمة الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري:

تعد الحوكمة اهم الية في معالجة ظاهرة الفساد المالي، وذلك من خلال مجموعة من الاليات الخارجية أو الداخلية وسيكون تركيزنا هنا على الاليات الداخلية حيثي مكن تصنيفها كالآتي :

1.4. مجلس الادارة:

يعتبر الباحثين في مجال حوكمة الشركات ان احسن اداة لمراقبة الادارة ومجلسها ، فهو يحمي راس مال المستثمر من سوء الاستعمال ، كما يشارك مجلس الادارة في وضع استراتيجية في الشركة ، ومن مهامه تحليل بيئة الشركة واكتشاف القوة والضعف والفرص والتهديدات ، والبحث والاختيار والتعيين للمدير العام ومراقبة ادائه ، ادارة اصول الشركة واستثمارها بكفاءة وفعالية ..كما يجب ان يمتلك مجلس الادارة السلطة اللازمة لممارسة مختلف المهام وبعيدا عن التدخلات والسياسة البيروقراطية في شؤونها وتقوم باختيار الادارة العليا ، فضلا عن الاشراف المستمر على اداء الشركة والافصاح عن ذلك ، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي ان تكون في الموقف الذي

يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة ، وذات الوقت تأخذ الاهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار (بن تركي ، 2012، صفحة 15).

ولكي يتمكن مجلس الادارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجا الى تأليف مجموعة من اللجان من بين اعضائه من غير التنفيذيين ، ابرزها ما يأتي : (مروة و حمزة ، 2012، صفحة 19)

الجدول 1: اللجان المكونة من طرف مجلس الادارة كأدوات حوكمة الشركات

اللجان	الدور
لجنة التدقيق	لقد حظيت اهتمام بالغ الاهمية في الوقت الحاضر من قبل الهيئات العلمية والدولية والمحلية والمختصين وخاصة بعد الاخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية ، ويرجع هذا الاهتمام الى الدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق كأداة من ادوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال المصادقة على التقارير المالية واشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة .
لجنة المكافآت	توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب ان تشكل لجان المكافآت فقد تضمنت ارشادات منظمة النمو الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الغدارة العليا ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الامد البعيد من خلال جذب المهنيين من دوى الكفاءات العالية .
لجنة التعيينات	يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم خبراتهم ومهاراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة ، لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها إلخ

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مروة كرامة ، حمزة فاطمة ، اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012 ، ص:19

2.4. التدقيق الداخلي :

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرات المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي .

وفي هذا السياق يرى archambault أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات والتزوير . وقد اعترفت الهيآت المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة فقد أكدت لجنة كاديري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير . لتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها .

5. الخاتمة :

يبقى الفساد المالي والاداري من اخطر الظواهر التي يشهدها عالمنا المعاصر ، فانتشارها ما هو الا دليل على الانحرافات الاخلاقية وغياب الشفافية والنزاهة واستخدام السلطة في تحقيق المصالح الشخصية داخل الشركات ، حيث يتجلى ان الاليات الداخلية للحوكمة ما هي الا وسيلة للحد من الفساد المالي والاداري ان لم يكن كليا على الاقل جزئيا وذلك من لجائها المكونة التي تعتبر ادوات للرقابة الداخلية للشركة .ومن خلال ماسبق توصلنا الى النتائج التالية:

- ان حوكمة الشركات هي سلوك اداري يضمن كفاءة ادارة الشركة وينظم العلاقات بداخلها ؛
- ان ظاهرة الفساد الاداري من اخطر المشاكل التي تعاني اقتصاديات الدول في العصر الحالي وتفشيها داخل الشركات يعرقل ويضعف الحوكمة الجيدة ؛
- ان الالتزام بالاليات الداخلية لحوكمة الشركات وقواعدها يؤدي الى الحد من الفساد الاداري والمالي فيها وزيادة كفاءة ادائها ؛
- يتطلب تنفيذ اليات الحوكمة توافر التنظيم الاداري والمهني المتكامل ؛

– يعتبر التدقيق الداخلي من اهم اليات الحوكمة الداخلية التي تساهم بشكل فعال في ابراز دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري .

6. قائمة المراجع

- 1-الحضري محسن أحمد . (2005). *حوكمة الشركات*. القاهرة ، مصر: مجموعة النيل العربية.
- 2-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (فيفري، 2004). *نشرة الكترونية شهرية* ، العدد53، فيفري 2004 متاح على الموقع الالكتروني <http://www.ascasociety.org>.
- 3-بربري محمد أمين ، و مراد كريفار . (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالاشارة الى الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .
- 4-بن عيسى ر ، (2012). *اليات حوكمة المؤسسات واثرها على الاداء –حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق البورصة -*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .
- 5-خليل عبدالقادر . (2011). *تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري* . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، 62.
- 6-خليل ر ، (2009). *الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد*. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*. 91 ،
- 7-خميسي بن رجم محمد، و حكيمة حليبي. (6/7 ماي، 2012). *الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وإنتشارها، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي* ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.
- 8-دهمش نعيم واسحاق ابو زر عفاف. (2003). *تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك* . *مجلة البنوك* ، 27.
- 9-سرمد كوكب جميل. (2006). *معايير الحكم الصالح في بيئات الاعمال* . *مجلة بحوث اقتصادية عربية* ، 80.
- 10-سوليفان ر ج . (2008). *البورصة الاخلاقية للشركات -ادوات مكافحة الفساد -قيم ومبادئ الاعمال واداب المهنة وحوكمة الشركات* .

- 11- طارق عبدالعال حماد. (2005). *حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ -التجارب -تطبيقات الحوكمة في المصارف)*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- 12- عبدالعلي حاجة . (2013). *الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد. بسكرة، الجزائر. .*
- 13- علي عبدالوهاب ،ن .(2009). *موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية الامريكية ، دور اليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات - مصر :-الدار الجامعية*.
- 14- عماد صلاح عبدالرزاق ، الشيخ داوود. (2003). *الفساد والاصلاح . دمشق : اتحاد الكتاب العرب .*
- 15- غالم عبدالله ، و محمد عدنان بن الضيف . (6/7 ماي، 2012). *تفعيل دور الحوكمة للحد من الفساد المالي والاداري في الوطن العربي مع الاشارة الى تجارب دولية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.*
- 16- كرامة مروة، و فاطمة حمزة . (7/6 ماي، 2012). *اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.*
- 17- مركز المشروعات الدولية الخاصة . (2002). *دليل تاسيس حوكمة الشركات في الاقصاديات النامية والصاعدة والمتحولة ، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية.*
- 18- وليد بن تركي . (7/6 ماي، 2012). *دور تطبيق حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة. .*